

## مفهوم نمط انتقال السلطة في التحليل السياسي

## The Concept of Power transition pattern in political analysis

فاطمة صهران\*، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، sahranef@yahoo.Com

طالبة دكتوراه، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

علي بن طاهر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، alibentahar22@gmail.Com

تاريخ النشر : 2022/06/02

تاريخ القبول: 2022/04/ 24

تاريخ الاستلام: 2022/02/ 01

## ملخص:

يبقى مفهوم انتقال السلطة من أكثر المفاهيم والمصطلحات إثارة وأكثرها شيوعاً وأحد المواضيع الرئيسية في العلوم السياسية ليس لكونه مصطلحاً مغرباً وجذاباً فحسب، وإنما لكونه ظاهرة سياسية غير منتهية ظلت تطرح نفسها باستمرار وتتجدد كل مرة وتمتد بامتداد دوران الحركة الزمنية للنظم السياسية منذ أن تشكلت دولها وسلطاتها، وما ترتب عنها من مجموعة ثوابت ومتغيرات وقيم وأيديولوجيات ظلت تساهم بشكل كبير في رسم نمط البناء السياسي للحكم وتدعم استراتيجيات إدارة وتنفيذ السياسات العامة في النظم السياسية المختلفة. تأتي أهمية استخدام المفهوم في هذا المقال من منطلق محاولة تبيان مضامينه من جهة و توضيح تأثير أنماطه على منظومة وفلسفة الحكم وطبيعة العلاقة بين الدولة ومجتمعها المدني من جهة أخرى في منظور التحليل السياسي ومن منطلق الكشف عن قيمته المعرفية والسياسية. على أساس أن قيمته السياسية يمكن أن تحدث بذلك أداء اجتماعياً وسياسياً متكاملًا لدى المجتمع السياسي والمدني تجاه تحقيق المصالح المشتركة، خاصة إذا ما كان مسار نمط انتقال السلطة باتجاه إحداث التغيير وتصحيح الأوضاع، وهو النمط السلمي المشارك على عكس الأنماط الأخرى التي تسلك مسار المواجهة واستخدام شتى أساليب العنف المهددة لزعة استقرار الدولة وهدم النسق العام.

الكلمات المفتاحية: انتقال السلطة، الأنظمة السياسية، المفهوم، الأنماط

## Abstract:

This Research paper sheds light on the value and functional role that the pattern of the power transfer can provide on the basis that its value can bring an integrated social and political performance in the political and civil society towards achieving common interests. the political value of the concept can result a social performance between state and civil society towards the common good, especially if the path of the pattern of power transfer is towards bringing about change and correcting the situation, which is the peaceful participating pattern unlike other patterns that follow the path of confrontation and use various The methods of violence that threaten the public order.

The importance of using the concept in this article stems from an attempt to clarify the content and content of the concept on the one hand, and to clarify the impact of the authoritarian transition pattern on the system and philosophy of governance and the nature of the relationship between the state and its civil society on the other hand from the perspective of political analysis and in terms of revealing its knowledge and political value.

**Keywords:** power transition, political systems, concept, patterns

**1. مقدمة:**

اهتمت الأدبيات التي اتخذت من مفهوم انتقال السلطة مدخلا لتحليل ودراسة النظم السياسية، بمسألة تبيئة المفهوم وتتبع جذوره وتطوره في الفكر السياسي وذلك منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، وهذا المفهوم ليس جديدا إذ أن له جذوره وامتداداته السابقة في الفكر السياسي بصفة عامة وكذلك في الخبرات التاريخية والممارسة السياسية، ولذلك فإن الجديد في هذا الموضوع الذي ظلت تختبره الدراسة هو إحياء المفهوم وإثارة معانيه ومضامينه العامة مع تزايد الاهتمام به في التحليل السياسي منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين.

وقد تزايد ذلك خاصة مع الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، إذ شغلت دراسة المفهوم حيزا كبيرا من الاهتمام وقد استخدم المصطلح بأكثر من معنى بدءا بخلافة العرش إلى الاستخلاف ثم إلى مفهوم تداول السلطة وفقا للتجاذب المعرفي الذي لازم مسار البحث على مستوى المقاربات المرجعية ومختلف المستويات التحليلية البحثية وتوجهاتها الفكرية والسياسية، خاصة الدراسات المعاصرة التي جعلت منه قيمة معرفية متميزة لكن غائبة بالمقدار الذي تغيب فيه الديمقراطية وتغيب فيه قواعد الممارسة السياسية خاصة في ما يسمى بدول العالم الثالث.

**1.1- أهداف الدراسة:**

نستطيع تحديد أهداف الدراسة بما يأتي:

- هدف علمي ومنهجي يتعلق بمحاولة اختبار مدى صدقية و جدية الإطار النظري والمعرفي، ومدى صلاحيته في التجاوب مع المواضيع المراد دراستها خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة بيئات اجتماعية و سياسية مغايرة ولها خصوصيات تختلف تماما عن خصوصية بيئة النظم السياسية الغربية.

- هدف إجرائي و يتعلق بحدود الاستفادة من هذا الإطار المعرفي في فهم و تفسير الظاهرة السياسية انطلاقا من معطيات خبرات الواقع الاجتماعي و السياسي ومحاولة تشخيص ديناميكية وحركية السلطة و معرفة محدداتها كعملية و آلية تخضع في المحصلة إلى وسيلة قياس لمعرفة مدى توافقها مع الديمقراطية.

**2.1- إشكالية الدراسة:**

إن أهم ما يميز النظم الديمقراطية عن غيرها من النظم، هو ضبط الكيفية والآلية التي يتم بها الوصول إلى السلطة و ممارستها، إذ تعتمد على آلية حكم تصل القوى السياسية بموجبها إلى السلطة وفق الوسائل الدستورية المتاحة. في حين أن غياب هذه الآليات أو عدم التقيد بها هو ما يشكل مشكلة سياسية في النظم القائمة. وهو ما يدعو إلى صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف يتجلى مفهوم نمط انتقال السلطة على مستوى التحليل السياسي النظري؟ وماهية حدود الاستفادة من مضامينه في فهم وتشخيص حركية النظم السياسية؟

ومن هذه الإشكالية الكبرى تتبلور مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الموقع الذي يحتله مفهوم انتقال السلطة من منظور التحليل السياسي وما علاقته بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة؟
- ما هي الأنماط السائدة المعروفة نظريا والتي تفرض نفسها كآلية معمول بها في عملية نقل السلطة على المستوى الممارساتي؟

**3.1- فرضيات الدراسة:**

تستوجب الإشكالية الرئيسية المطروحة صياغة مجموعة من الفرضيات يمكن تحديدها على النحو التالي:

- يساهم مفهوم انتقال السلطة ضمن حدود الاستفادة من التصورات النظرية المتاحة، إلى محاولة تشخيص حركية النظم السياسية ومعرفة الأنماط السائدة التي تنتقل بها السلطة.

- تسيطر على عملية نقل السلطة في النظم السياسية بصفة عامة أنماط سياسية مختلفة. فكلما كان هناك التزام وتقيد بضوابط ديمقراطية واضحة محددة لممارسة السلطة، كلما كان انتقال السلطة سلميا وبآليات سلسلة، أما في ظل غياب هذه القواعد والضوابط كان انتقال السلطة عنيفا ولا يبت صلة بالقواعد الدستورية المتعارف عليها.

**2. في مفهوم انتقال السلطة:**

يأتي المفهوم إما ليشكل مشكلة سياسية عندما تتحول فيه النخب السياسية إلى آلة للتسلط والاستبداد، وإما صيغة ممكنة لحل مشكلة الحكم عندما تصبح سلطة الدولة والأدوار السياسية الأخرى المعارضة كلها خاضعة لإرادة الأمة. ويأتي متغير "التداول" في مضامين المصطلح فيتحول إلى قيمة حضارية تبنى بها الدول والأمم من جهة وتتساقط فيها النظم والحكومات من جهة أخرى. وهي الأهمية التي حاول هذا المقال إبرازها، كونها جاءت مقرونة بالممارسات السياسية التي كشفت عنها المدارس السياسية الكبرى الواردة في الفكر السياسي و التي سيتم الإشارة إليها ضمن عملية البحث بعد محاولة تفكيك متغيرات المفهوم ومحاورة محتوياته ومضامينه.

## 1.2- مفهوم انتقال السلطة:

انتقال السلطة ما هو إلا ترجمة للمصطلح الإنجليزي Transfer of power والانتقال في اللغة العربية يعني "تحويل الشيء من موضع إلى موضع ومن شخص إلى آخر" بدلالة التداول كما يشير إلى ذلك ( بن منظور، 1956، ص646) في معنى "تداول القوم الشيء بينهم، إذا صار من بعضهم إلى بعض وأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا" (زكرياء، 1990، ص314). أما كلمة سلطة فإنها تأتي مرتبطة بالمصطلح الإنجليزي power وهو ما يترجم إلى اللغة العربية بالسلطة التي تستعمل للدلالة على معنيين أولهما القوة والثاني ينطوي على دلالة سياسية وقانونية محددة مثل السلطة السياسية أو الشخصية أو الفردية. وتأتي لتشير في المعنى السياسي إلى المقدرة على إحداث التأثير المقصود (جالبريت، 1994، ص64) وهي المقدرة الإدارية والسياسية التي تمكن بمقتضاها النخب السياسية النافذة في الحكم من إحكام سيطرتها القانونية والواقعية.

يتراوح المفهوم في شكله العام حسب تعريف الباحثين إلى ثلاثة اتجاهات:

– الاتجاه الأول ينظر إلى انتقال السلطة كعملية سياسية تؤثر في مخرجات النظام السياسي وينبع هذا التأثير من ذلك التغير في مدخلات النظام وقت الانتقال باعتباره أحد مكونات التحليل السياسي، ويركز هذا الاتجاه على متى يحدث انتقال السلطة؟ ومتى يصبح كرسي الخلافة شاغرا؟ وماذا يحدث عند خلافة شخص آخر؟

يعرف (فالبري بيونس) Valearie Buance انتقال السلطة على أنه مفهوم يشير إلى عملية التنافس على المكانة وإلى آلية تحديد السياسات وابتكارها، فهي العملية التي لها دور في خلق وميلاد سياسات جديدة طالما أن الحكام الجدد يأتون بسياسات جديدة (Buance). أما(سويرين بيلر) Seweryn Bialer فيعرفه على أنه يمثل في الأخير ترتيبا ما، يحدث بعد مجموعة تغييرات قد تطرأ على طبيعة النظام الأساسية بفعل حالات الوفاة أو العزل أو التقاعد أو ظهور نخب سياسية جديدة عندما تحاول أن تدعم مكانتها في السلطة. (عبد الله م، 2011، ص24)

– الاتجاه الثاني ينظر إلى انتقال السلطة كأزمة أو كمشكلة ناجمة عن عدم المقدرة على إيجاد أو تحديد الحلف المناسب لوجود صراع بين المتنافسين على السلطة. وبهذا يصبح انتقال السلطة في حد ذاته إشكالية يُطلق عليها "أزمة التتابع القيادي"، تحتاج إلى إطار مؤسسي يجد من الخلافات المصاحبة لإجراءات نقلها. فهي مرتبطة بمن الذي سوف يحكم؟ ومن الذي يحق له أن يستلم السلطة؟

تبرز هذه الظاهرة التي يطلق عليها بأزمة "التتابع القيادي" خاصة في النظم التي تفتقر ثقافتها السياسية إلى قواعد واضحة محددة لكيفية ممارسة السلطة. وهي النظم المتسلطة التي ظلت تطرح نفسها بقوة، لتفعل أثرها ولتزيد في الاستمرار نحو التطلع إلى السيطرة. لأن غياب الإطار المؤسسي المحدد والضابط للعملية السياسية، هو الذي يعمق أزمة شرعية السلطة ويجعل بالتالي من نظام التناوب نظاما مغلقا لا يعني سوى النخب السياسية المتصارعة التي عزلت نفسها اجتماعيا عن تطلعات الجماهير.

وهي الفكرة نفسها التي يشير إليها(ميرون راش) Myron Rush حول ما كتبه عن مشكلة الاستخلاف في النظم السياسية الشيوعية (Rush)، إذ أن غياب قواعد الانتقال المتفق عليها هي التي تؤسس للعنف و تجعل من فكرة القوة أكثر قابلية للاستخدام خاصة عندما تغيب القيادة الكاريزماتية. والصعوبة هنا تكمن في من الذي يملأ الفراغ السياسي وكيف يتم حل الخلاف؟ و يشكل مفهوم انتقال السلطة بهذه الصورة

مشكلة سياسية ناجمة عن وجود فجوة أو ثغرة زمنية بين ذهاب حاكم وقدم آخر. بمعنى فترة خلو كرسي الخلافة والتي يسببها التعثر في توفير هذا الخلف.

- الاتجاه الثالث ينظر إلى انتقال السلطة على أنه نمط أو أسلوب وذلك من خلال الطريقة التي يتم بها الوصول إلى السلطة على أساس أن كل النظم تعرف مجموعة الآليات المحددة التي يتم بموجبها انتقال المنصب السياسي من شخص إلى آخر بغض النظر عن طبيعة السلطة السائدة. فعلى حسب تعريف (روبنز برلنج) Robins Burling فإن مفهوم انتقال السلطة كأسلوب يشير إلى مجموعة "الآليات التي يتم بها اختيار حاكم جديد يتقلد قمة أو زمام السلطة، أو الأساليب التي تتم بها عملية الإحلال و الإبدال في السلطة" (Burling) و بالتالي فإن المفهوم يبقى يشير إلى الطريقة التي يتم بها نقل و استلام السلطة.

تفترض عملية انتقال السلطة وجود أسلوبين أو نموذجين أولهما يركز على التقنين الكامل والتنظيم الجيد للانتقال، وهو ما يسمى بالاستخلاف القانوني الذي يتم بطرق سلمية وقانونية. والأسلوب الثاني يندرج تحت مظلة القوة والعنف ويتمثل في نمط الانتقال غير إلسلمي، وهذا النموذج يسمى بالاستخلاف الواقعي المبني على أساس الفوضى والعنف. فالأسلوب الجيد للانتقال هو الذي يرسم حدود وكيفية ممارسة الحاكم للسلطة وطريقة انتقالها أو التعاقب عليها بطرق سلمية. فهذا الاتجاه يسعى للإجابة عن تساؤل كيف يتم نقل السلطة؟ وما الطريقة التي يتم بها شغل الفراغ في السلطة العليا؟ وما هو نمط هذا الانتقال؟

لقد جسد انتقال السلطة أهم البني والأسس التي تقوم عليها طبيعة ممارسة السلطة السياسية، باعتباره مفهوما استراتيجيا يمكن على أساسه فهم الكثير من الظواهر داخل الأنظمة السياسية. وبشكل عام نخلص من خلال ما تقدم أن انتقال السلطة هو عملية التداول على السلطة والتعاقب عليها سواء بانتهاج النمط السلمي أو النمط العنيف وهو يعني في أبسط تعبير تغيير الشخص الحاكم أو النخبة الحاكمة. وهذا التغيير يعتبر تغيرا حتميا بفعل ظروف طبيعية كالوفاة أو العجز والمرض أو الإعفاء أو انتهاء المدة القانونية أو التنازل الطوعي في الحكم وإما بفعل ظروف سياسية أخرى كالعزل باستعمال القوة أو الاغتيال. وبهذا يكون انتقال السلطة تغير في قمة الهرم وما يتبعه من تغيرات طفيفة أو جذرية بنوية هيكلية على مستوى سياسات النظام السياسي ككل.

## 2.2- علاقة مفهوم انتقال السلطة بالمفاهيم ذات الصلة:

من بين المفاهيم الأساسية التي تتداخل مع مفهوم انتقال السلطة. والتي تستوجب عملية البحث الوقوف عندها وتحديدها بدقة ووضوح،

نذكر منها:

### 2.2-1 مفهوم التحول:

هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، بمعنى تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية والعلاقات بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات. وفي ذلك عرفه (غليرومو أدونيل) Guillermo O'donnell بالفترة التي تعقب الانقسام والصراع داخل بنية النظام، حيث يفرض الوضع إلى إعادة توزيع الموارد العامة وتؤدي حدة المواجهات والمجادلات إلى إنتاج قواعد سياسية جديدة (O'donnell, 1996) وتعرفه (فؤاد ثناء عبد الله) على اعتباره نتاج لمواجهات وصراعات الفواعل والقوى المضادة والتي تتعاقب تاريخيا مثلا قوى الوحدة ضد قوى التجزئة وقوى اليسار ضد اليمين (عبد الله، 1977، ص44).

فالتحول السياسي كسلوك يقتضي الانتقال من وضع إلى آخر باعتباره عملية تقتضي إعادة النظر في القيم والمبادئ السياسية القائمة إما لعدم صلاحيتها أو لعدم مواكبتها لخصوصية الواقع الاجتماعي والسياسي. وذلك بانتهاج مبادئ وقيم جديدة تستوجب الالتزام بها (الجابري، 2000، ص197). في حين يركز التحول السياسي كأسلوب على الطريقة أو الكيفية التي يتم بها إحداث التغيير السياسي. وفي هذا السياق عرفه البعض على أنه يمثل "ثورة سياسية بيضاء"، أي تغيير جذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي بوسائل سلمية.

أما (صامويل هنتجتون) S.Huntington فينظر إلى التحول على أنه يمثل موجة تغيير تحدث في فترة زمنية محددة بفعل حركات الانتقال التي تحدثها النظم السياسية في الاتجاه الديمقراطي. وتشمل هذه الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي، ويتم هذا التحول في نظره (هنتجتون، 1993، ص181-243) وفق آليات معينة يمكن تبيان طريقة مضامينها من خلال الأنماط الرئيسية الثلاثة:

## أ - النمط التحولي:

عبارة عن آلية تتمثل في ظهور نخبة من الزعماء والقادة المحتمل تبوئهم مقاليد الأمور داخل النظام السياسي، ممن كانوا يؤمنون بأن انتقال السلطة نحو الديمقراطية أمر مرغوب وذلك من خلال إجراء تغييرات عميقة وشاملة تفضي إلى وضع حد للنظام التسلسلي وتحويله إلى نظام ديمقراطي. فسعي هذه النخبة إلى السلطة والاستحواذ عليها أمر حتمي للقيام بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية للنظام. ثم إن هذه النخب الإصلاحية لا بد لها من سلطة اتخاذ القرار والوصول إلى الحكم، وهذه الخطوة تكون مدعومة بخطوة تطويع المتشددین داخل النظام وذلك باتخاذ من الحوار والتفاوض وسيلة بيد السلطة لكسب المعارضين. وبالتالي التأييد الجماهيري وترويض المعارضة عن طريق إضعافها أو احتوائها أمر ضروري لضمان الانتقال.

## ب - النمط الإحلالي:

مصدره هو إحلال المعارضة التي تتوفر على الإرادة والرغبة في التغيير. ويظهر هذا النمط بعد تقوية جهة النخب السياسية المبعدة والتي ظلت في الغالب تتعارض توجهاتها مع توجهات النظام القائم. و تبرز هنا مقدرة المعارضة على تغيير زمام الأمور وإضعاف هيمنة النخب الحاكمة من خلال كسب تأييد المؤسسة العسكرية التي قد تأخذ في غالب الأحيان موقف الحياد أو التغاضي عن استخدام القوة. كما تلعب الضغوطات المنبثقة عن القاعدة الشعبية دورا مساندا للمعارضة وذلك من خلال جملة الاحتجاجات التي تقوم بدور محوري في عملية الانتقال عن طريق إخضاع النخب لإرادة الجماهير والاستجابة لها.

## ج - النمط الإحلالي التحولي:

ويتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة بسبب حدوث توازن في معادلة القوى بين الطرفين. ويأتي هذا التوافق لتغيير طبيعة النظام السلطوي وتحويله إلى نظام ديمقراطي عن طريق تقديم مجموعة من التنازلات بفعل الصفقات السياسية الممكنة والعقود السياسية التي قد تقضي بضمان تحول وانتقال سلمي. وتضطر الأطراف هنا للجوء إلى طاولة التفاوض إدراكا منها للمخاطر التي قد تنجم عن منطلق المواجهة والعنف وغالبا ما يجري التفاوض حول الضمانات التي يقدمها كل طرف للآخر.

## 2.2- مفهوم التغيير:

هو نتاج لعوامل متداخلة ومتزايدة يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام الاجتماعي والسياسي سواء كانت داخلية أم خارجية ومدى مقدرة النظام على التكيف معها. يكون التغيير كميًا إذا اقتصر على التغيير في حجم النواتج، أما التغيير النوعي فيتطلب تغييرًا في البنية والعملية وقد يتجه إيجابيًا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية ويتجه سلبًا كلما كان أداء الإنجاز منخفضًا. في حين قد يحدث التغيير بصورة عفوية وقد يكون مخططًا مسبقًا وتكون وسائله وأدواته ذات الطابع السلمي، وقد يعدوه إلى النزعة الثورية. ومن ثمة فإن تحليل التغيير يتم من عدة أبعاد وجوانب من حيث معدله ونطاقه ومجاله ومسبباته وآثاره.

يحدث التغيير بطرق كثيرة مختلفة وفي نقاط زمنية عديدة في النظام السياسي. ويمكن التفرقة هنا بين أربعة أنماط رئيسية من التغيير السياسي وهي: التطوير الهيكلي وتغيير القادة وتغيير السياسات و الثورة الجذرية (رشيد، 2003، ص 31-33).

- يعبر نمط التطوير الهيكلي عن التغيير التدريجي الإصلاحي، إذ يتميز هذا النوع بكونه ذو طابع تراكمي لا يحدث دفعة واحدة بل تأخذ التغيرات فترة طويلة عادة. وهذا التغيير لا يسعى لإحداث تغيير أساسي في النسق السياسي، فهو يتجنب في العادة المساس بتركيبة القدرة أو السلطة ونظام المشاركة السائد في المجتمع. وهذا النوع من التغيير يسعى لتحقيق سياسات إصلاحية بطريقة متدرجة، لكن لا تمس سوى جوانب محددة من التنظيم السياسي القائم.

- أما نمط تغيير القادة، فمن المهم الإشارة هنا إلى أن إدراك مهمة تبديل أشخاص الحكومة قد تكون طريقة فعالة لتغيير سياسة الحكومة وتقرير مختلف أشكال الفعاليات السياسية السلمية، لذلك فالأنظمة السياسية التي تتوفر لها أساليب قاعدية وممارسات سلمية لاستبدال قادتها، تمتلك مزايا إيجابية لنجاحها في معالجة أزماتها.

- أما نمط تغيير السياسات فإنه على درجة مهمة من التغيير السياسي، حيث قد تنطوي السياسة الحكومية نفسها على مبدأ التغيير السياسي وذلك بإدخال مجموعة من التعديلات الواسعة على النظام السياسي برمته.

- أما نمط التغيير الجذري أو ما يسمى ب: "الثورة"، فهو النمط الذي يؤدي إلى تغيير كمي ونوعي في آن واحد وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتميز هذا النوع بكونه تغير جذري وفجائي وعنيف في غالب الأحوال ويؤدي إلى تحولات هيكلية في النظام الاجتماعي برمته.

### 2.2-3 مفهوم الثورة:

الثورة تغيير جوهري مفاجئ في البني والأدوار الاجتماعية و السياسية بوسائل تخرج عن النظام المألوف ولا تخلو عادة من العنف. وهي طريقة في التغيير، تشترك فيها قطاعات واسعة من الجماهير لتغيير النظام السياسي القائم. فهي تختلف عن أنماط التغيير الأخرى، كنمط الانقلاب الذي يرمي إلى مجرد قلب نظام الحكم وإحلال سلطة محل أخرى

و تحدث الثورة لسيادة أو انتشار أفكار معينة تناهض النظام القائم. فالشاعر والاحتجاجات التي تعبر عنها هذه الأفكار تسهم إسهاما كبيرا في تغيير الاتجاهات في مجتمع ما نحو النظام الحاكم، وفي الوقت نفسه تعمل على السيطرة على مواقع الحكم بواسطة استخدام القوة من أجل استبدال الحكام بحكام آخرين يؤمنون بمبادئ وقيم جديدة، غير تلك التي كان يحكم على أساسها هؤلاء الذين أزيحوا عن كراسي الحكم (سعد، 1988، ص174).

فالثورة تعبير عن تحولات حادة وعميقة تعترى الجسد السياسي وتأخذ بمسارها نحو منظومة القيم، لتفرض نفسها على مستوى البني والأدوار. وفي ذلك خلاص (كرين برنتون) Crane Brinton في دراسته حول "تشریح الثورات" الإنجليزية والأمريكية والفرنسية، إلى مجموعة من النتائج مؤداها أن ثمة عوامل رئيسية كانت مجتمعة كاملة، أدت في الأخير إلى حدوثها ومنها (عبد الجليل، 2002، ص84):

- ضعف الدور الحكومي وعجزه عن أداء وظائفه.
- التحول في ولاء المثقفين والدفع بالأزمات الثورية من النضج والتبلور إلى الإثارة والتحريض والخروج عن النظام القائم.
- اشتداد حدة السخط والعداء الاجتماعي وتوقف تداول النخب عن لعب أدوار شرعية الإنجاز على مستوى هذه النظم.

### 2.2-4 مفهوم الخلافة:

الخلافة كمنظومة وكنظام من التشريع الإسلامي، فهي اجتهاد بشري لمفهوم الإسلام في طريقة الحكم كان نتاجا لتفاعل المبادئ الإسلامية مع ظروف العصر وطبائع البشر. فالخلافة ممارسة فعلية لنظام حكم وهي أول شكل حكم عرفه الإسلام وهي شكل قابل للتغيير. والاستخلاف يعني الخلافة نيابة عن الغير أو وكالة عنه ومنها خليفة وجمعها خلائف وهو الوكيل أو النائب ومنها حليف وجمعها خلفاء وهو التالي أو اللاحق. ولقد ورد اللفظ في القرآن الكريم بكل هذه المعاني سواء بمعنى التتابع الزمني أو الوراثة أو الإحلال محل قوم آخرين. فالقرآن والسنة هما دستور الاستخلاف فما وقع من المستخلفين من أعمال وتصرفات وفق هذا الدستور فهي صحيحة وما خالفه باطل موقوف. (قطب، 1983، ص319) و يعرفها (الموردى) على أنها "موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا" (الموردى، دون تاريخ) ، في حين يعرفها (بن خلدون) بأنها "حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدينية الراجعة إليها" ( بن خلدون، بدون تاريخ، ص19).

يقول(رشيد رضا) أن للخلافة والإمامة الكبرى أو إمارة المؤمنين معنى واحد وهو رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين والدنيا. والخلافة بمعنى الاستخلاف وتأتي الإمامة في موضع الوصف الإضافي لها (على الرغم من أنها مستمدة من مقتضيات الشريعة الإسلامية)، ليستفاد من ذلك على أن الخلافة نظام سياسي مدني يقرره المسلمون عن طريق أهل الحل والعقد وبواسطة عقد البيعة (رضا، 1996، ص53).

وهي الشروط والمواصفات التي ورد ذكرها في موضع تولى السلطة في منظور الفكر السياسي الإسلامي، ومنها تنصيب الخليفة الذي يأتي عن طريق نصب الخلافة على أساس أنها تمثل "فرض كفاية"، وأن المطالب بها هم أهل الحل والعقد في الأمة كما يشير إلى ذلك (عبد الإله بلقزيز) في كتابه "الدولة في الفكر الإسلامي"، فهم أهل الاختيار الذين يجوز لهم اختيار الخليفة عن طريق البيعة (الخاصة والعامة) بوصفها عقدا أو صيغة تجري بها تولية الإمام أو الخليفة على أن يستجمع المشمول بالعهد والاستخلاف سائر شروط الخلافة (بلقزيز، 2002، ص94).

### 3. أنماط انتقال السلطة:

نمط انتقال السلطة هو أسلوب أو طريقة أو كيفية ملئ الفراغ في السلطة العليا أو تغيير وتولية الحكام في قمة الهرم السياسي أو أسلوب تداول يتم بقدر من الرقابة والتواتر في الاستخدام الفعلي في مواقع مختلفة وتحت ظروف متباينة. وتتم العلاقة بين طبيعة النظام السياسي ونمط انتقال السلطة بنوع من الترابط، فتباين واختلاف النظم السياسية يؤدي إلى تباين وتنوع نمط انتقال السلطة وبشكل عام تنتقل السلطة في النظم السياسية عن طريق نمطين من التداول هما النمط السلمي و النمط العنيف.

### 1.3 الأنماط السلمية:

يقصد بما الانتقال السلمي للسلطة بين القوى السياسية المختلفة وفقا للقواعد القانونية والدستورية، حيث تتسم بانعدام القوة أو التهديد باللجوء إليها وعدم مخالفتها للقواعد القانونية القائمة والمعمول بها وفقا للإجراءات التي يحددها النظام مسبقا مع شرعية هذا النظام والقواعد التي يضعها بإقرار القوى السياسية. وبهذا فإن التناوب على السلطة بين القوى السياسية يأخذ شكل التداول السلمي لممارسة السلطة وتمثل هذه الأنماط في: النمط الوراثي، نمط التعيين و النمط الانتخابي.

#### 1.3-1 النمط الوراثي:

وفيه يتم انتقال السلطة على أساس وراثي، فكان الهدف في بداية هذا النمط خلق نظم سياسية دائمة مما يضمن ديمومة السلطة، ومن هنا تأسست السلالات الملكية وعرفت الوراثة في نقل السلطة فكانت القاعدة أن يرث الابن الأكبر عرش أبيه ويمضي العرش إلى من يليه في ترتيب السن.

لقد ساد النمط الوراثي كأقدم أنماط الخلافة السياسية وأكثرها انتشارا وأطولها امتدادا على مر التاريخ. فقد ساد هذا النمط في كافة المجتمعات الإنسانية وهو النموذج الذي يعتمد على تحديد الخلف بشكل سابق قبل خلو كرسي السلطة، ومن خصائص هذا النمط أنه يقوم على أساس صلة الرحم أو نسب القرابة، فالوراثة مبدئيا تقوم على أساس أولوية الشخص الموال في الترتيب من حيث درجة القرابة في السلالة وهي في ذلك تستند إلى عدة عوامل تقوم عليها ومنها:

- وجود مجتمع قبلي أو عشائري (تقليدي) تسود فيه علاقات الولاء الشخصي.
- تجنب الصراع على السلطة بمعنى حصر السلطة في السلالة الملكية وهو ما يجعل الشعوب تقبل السلطة الوراثية، وقبل ذلك لابد من تحديد خط الوراثة فذلك من أولويات النظام الملكي.
- توفر الثقة الممنوحة من طرف الشعوب التي يعوزها الوعي بأحقية هذه الأسرة بالحكم.

إلى جانب هذه العوامل الثلاثة المذكورة، وتجنباً لحدوث صراعات قد تهدد خصوصية نظامية ولاية العرش داخل السلالة الملكية، يسعى هذا النمط من السلطة إلى تحديد ما يسمى بخطوط الاتفاق التي لا تعطي حقوق متساوية بين الأصول والفروع وبين الأعمدة والمحاور وبين المراكز والأطراف التابعة، وإنما تقدم لكل واحد من هذه العناصر التي تؤثر بشكل أو آخر في تحديد منحى توجه السلطة موقعه ومكانته التي يستحقها والوظيفة التي يقوم بها في حالة ظهور خلافات سياسية قد تعطل استمرارية السلطة في البقاء ضمن دورتها الخاصة.

ولذلك يأخذ هذا النمط السلطوي حسب "روبنز بارلينغ" Robbins Burling العديد من الأشكال ضمن خطوط التعاقب السلطوية المتفق عليها ضمن نظام سلالات العرش والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (زرتوقة، 1993، ص 111-114):

- مرور الخلافة في خط الأقارب من جهة الأب أو في خط الأقارب من ناحية الأم فالأولى يكون الأب هو محور صلة الدم أو نسب القرابة، في حين أن الثانية تكون الأم هي محور صلة الدم، وتنجر عن كل منهما مشاكل، فخلافة الأبوة تنشأ إشكالية من يخلف الأب وذلك من جراء تعدد الزوجات وهو ما ينتج عنه حيرة في الاختيار بين أحد الأبناء. هل يتم ذلك بين الابن الأكبر من كل الزوجات أو الابن الأكبر من الزوجة الأولى أو الابن الأكبر للزوجة الفضلى و غيرها؟

وفي الغالب تلجأ النظم الوراثية هنا إلى حل هذا الإشكال مضطرة إلى نقل السلطة لأبناء الأخ. والوراثة هنا قد تكون للذكور حيث تسير الخلافة من الأخ إلى الأخ من أم واحدة ثم إلى ابن الأخت وإخوته ثم إلى ابن الخالة وهكذا، وهذا ما يجعل العرش لا ينتقل إلى أبناء الملك على

وجود إخوته، مما يجعله يحاول تغيير قواعد الوراثة لصالح أبنائه وهذا فضلا عن الصراع الذي يتمخض من جراء هذا التغيير، ويفتح الصراع أكثر في وراثة خط الأمومة.

- مرور الخلافة في خط الأخوة والتي تنتقل فيه الوراثة من الأخ إلى الأخ، لا ينهي المشكلة بشكل كلي، لكن يقل الصراع أو التنافس على الأقل خاصة عندما يذهب العرش إلى الأخ الأكبر، فالأخوة الباقون على ثقة أن دورهم في وراثة العرش آت وذلك وفق ترتيبه في الدور. وانتقال السلطة من الأخ إلى الأخ يقلل من الاضطرابات والصراع على الرغم من بعض العيوب، ففي الجيل الأول يخلف الأخوة بعضهم البعض دون صعوبات لكن القضية تنتهي مع هذا الجيل لأن علاقة الأخ-الأخ ليست متواصلة إلى الأبد كعلاقة الأب-الابن.

وعندما ينتهي جيل الأخوة تثار من جهة أخرى قضية من يخلف؟ من يرث العرش؟ هل هم أبناء الأخ الأكبر أم أبناء آخر ملك في السلطة أم يتعاقبها الجميع وهذا ما يجعل التنافس حاد لتغيير قواعد الوراثة لصالح الأبناء. أما مشكلة خلافة الأبناء للأباء، فأثما تثير مشكلة أي الأبناء يرث؟ هل هو الأكبر أم الأفضل؟ وإذا تعددت الزوجات فالمشكلة أكبر فضلا عن تطلع جميع الإخوة إلى العرش. وهي من الصعوبات المرتبطة في الأساس بمشكلة ولي العهد.

### 1.3-2 نمط التعيين:

إذا كان نمط انتقال السلطة بالوراثة أو الانتخاب لهما أسس وقواعد واضحة، فإن ثمة أنماط قد تخضع للظروف المحيطة بما أكثر من التزامها بمعايير وآليات مستقرة، أحد أهم هذه الأنماط هو نمط "التعيين" والذي تلجأ إليه النظم كآلية لنقل السلطة إما في إطار الرغبة في:

- سد ثغرات في نظام الحكم.
- تجنب الصراع على السلطة وقطع الطريق أمام الطامعين فيها.
- إضفاء الشرعية على الحكم.

أو في إطار البحث عن الشخص المناسب الذي ربما تعول عليه الكثير من نظم الحكم أو تستنجد به لفترات الإدارة بالأزمات إما لغرض الحفاظ على الوضع القائم أو لغرض إيجاد مخرج للشرعية. ولا يقتصر هذا النوع من النمط على ملء الفراغ فقط في كرسى السلطة وإنما يمتد إلى معظم مستويات الدولة، ويسود هذا النمط على أنه من وسائل نقل السلطة سلميا في العالم ويتمثل في ثلاثة أشكال (سمارة، 2011، ص7-28):

- يسود الشكل الأول في النظم التسلطية حيث يقوم الشخص المتربع على السلطة بتعيين خلفه بشكل واضح وصريح وقاطع تسنده في ذلك القوة، كما يوجد في بعض النظم العسكرية حيث تحكم نخبة عسكرية. كما توجد في بعض النظم الكاريزمية التي تحكمها قيادة كاريزمية بحيث تشغل هذه القيادة صورتها الجماهيرية في تعيين الخلف.

- و يتخذ الشكل الثاني في هذا النمط صورة البحث عن الشخص البديل والذي ترغب السلطة في وضعه، ضمن إطار إيجاد المرشح الخلف مع وجود قواعد وترتيبات دستورية تقرر تحويل شاغل هذه المكانة الحق في اعتلاء السلطة بمجرد ذهاب السلف.

- أما الشكل الثالث فيتخذ صورة الخلافة الذاتية التي تؤسس لها النخب السياسية النافذة في الحكم، عندما تريد أن تحصن نفسها وتجد موانع لذاتها بشكل يسمح لها بالبقاء في السلطة طيلة حياتها.

ويمكن تحديد أهم خصائص التعيين كنمط لانتقال السلطة فيما يلي:

- يمثل نمط التعيين في حد ذاته حل وسط بين الوراثة كأسلوب تقليدي وبين الانتخاب كأفضل الأساليب الحديثة.
- يحقق نمط التعيين خاصة الصادر عن الجهة الممثلة للشعب في بعض الحالات، أسلوبا مهما عندما يتعلق الأمر في التفكير في آلية لحل الخلافات السياسية ضمن استراتيجية إدارة الأزمة.

- هو طريقة ملء الفراغ في معظم تنظيمات الدولة في كافة المستويات فيما ذلك المستوى الرئاسي.

إلا أن عملية التعيين تتطلب بعض المعايير التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار نذكر منها:

- فئات الحاكم الشخصية أو الهيئة القائمة بالتعيين.

- قدرات المرشح على ممارسة السلطة.



- صلة القرابة أو السلالة الحاكمة التي غالبا ما تقوم عليها عملية التعيين لضمان بقاء مركز السلطة في يد الأسرة الحاكمة. في حين يلجأ الكثير لنمط التعيين الذي من حيث التوقيت غالبا ما يكون قبل ذهاب السلف ونادرا ما يكون بعد ذهاب السلف.
- فقبل ذهاب السلف (الحاكم): يقوم الحاكم بتعيين خلفه وهو لا يزال في السلطة فهو إما أن يعين خلفا قويا قد يمثل تهديدا للحاكم الذي ما يزال في السلطة، اذ ينشأ بينهما الصراع والتنافس مما يؤدي إلى لجوء الأخير إلى الرغبة في التخلص من الحاكم لأخذ مكانته، أما الاختيار الثاني فهو أن يعين خليفة ضعيف خوفا من هذه المشكلة وهو ما يترتب عليه في الأخير حكام ضعفاء.
- أما بعد ذهاب الحاكم: غالبا ما يذهب الحاكم دون تعيين خلف واضح، وهو ما يؤدي إلى بروز التنافس بين الطامحين بمجرد حدوث الفراغ في كرسي السلطة. و في هذه الحالة يصبح من الضروري تحديد الخلف لسد الفراغ، فيكون العمل مبدأ الأقوى يصل إلى السلطة.

### 1.3- 3 النمط الانتخابي:

تعد الانتخابات الحرة وسيلة للانتقال السلمي للسلطة بأسلوب ديمقراطي، فالظاهرة الانتخابية تنطوي في جوهرها على إجراء يتم بمقتضاه اختيار ممثلي الجماعات والمنظمات في المجتمع لشغل وظيفة ما. و يعرف الانتخاب بأنه اختيار ممثل عن طريق وسيلة التصويت والتي تعتبر وسيلة تتبع لأخذ رأي الشعب في أمر ما. وبهذا تشكل العملية الانتخابية وسيلة لصنع الخيارات السياسية من خلال التصويت وتوفر ممارسة واقعية لاختيار القادة.

إن النمط الانتخابي من أفضل الآليات التي عرفتها الشعوب في تغيير حكامها حتى الآن، وهو النمط الذي يحتكم فيه إلى الإرادة الشعبية والذي أعطى لكل القو السياسية في المجتمع فرصة التطلع إلى السلطة العليا وذلك من خلال الصيغة الجهورية للمشاركة الشعبية التي تساهم في عملية الانتقال السلمي بإخضاع القادة لسلطة القانون وذلك بالامتثال لدورية الانتخابات والتي ترسي مبادئ التعاقب على السلطة بصورة سلمية، فهي بذلك تقدم فرصة للأحزاب السياسية لاختبار إنجازاتها وتقييم برامجها في سياق المنافسة السلمية كما أنها تعزز شرعية الحكام المنتخبين من خلال الاقتراع العام الحر .

يأخذ الاقتراع عدة أشكال: أولا من حيث صور الاقتراع وتحديد هيئة الناخبين والنسبة المطلوبة للفوز فهناك عدة أنواع: الاقتراع العام والمقيد، الاقتراع المباشر وغير مباشر، الاقتراع الفردي والجماعي (ناصف، 1984، ص15-16).

- الاقتراع العام هو الذي يحول لكل مواطن بلغ سن الرشد حق التصويت أو الانتخاب ويتجلى الاقتراع المقيد في صورتين إما مقيد بنصاب مالي أي يدفع حد أدنى من الضريبة أو مقيد بالكفاءة أو مقيد بالكفاءة العقلية للناخب.

- و يمثل الشكل المباشر للاقتراع في كون الناخب يختار مرشحيه بدون وساطة وبشكل مباشر في حين أنه عندما يختار الناخب مرشحيه عن طريق نواب يمثلونهم في هذا الاختيار، فنحن أمام الانتخاب غير المباشر وبهذا يسمون ناخبي الدرجة الثانية.

- و تأخذ صورة الاقتراع الفردي السماح لكل فرد على حدى بالتعبير عن رأيه ووجهة نظره بصورة فردية، بينما يكون الاقتراع الجماعي حينما يقدم وسيلة للتمثيل الجماعي للهيئات والمؤسسات التي تتكون منها الدولة والتي ينظم إليها باعتبارها على درجة كبيرة من الأهمية هذه أشكال وفق صور الاقتراع. أما عن طرق الاقتراع فلقد أخذت شكلين: طريق التمثيل بالأغلبية وطريق الثاني وفق التمثيل النسبي أو المختلط.

لا يضمن نظام التمثيل بالأغلبية تحقيق العدالة نظرا لأنه يلحق ظلما بالأحزاب الصغيرة ويحقق مزايا للأحزاب الرئيسية، إذ أنه يجعل الفوز من نصيب من يحصل على الأغلبية سواء المطلقة أو النسبية طبقا لمبدأ الفائز يأخذ كل شيء. ومن هنا اتخذت بعض الدول نظام التمثيل النسبي لضمان تمثيل الأقليات السياسية ولتشجيعها على المشاركة العامة.

ويطلق التمثيل النسبي على نظام الانتخابات بالقائمة حيث يتم توزيع المقاعد المقررة لكل دائرة أو للدولة على القوائم المتنافسة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الانتخابات وهدف هذا النظام هو ضمان تمثيل جميع الفئات والمصالح بنسب تساوي تماما عدد الأصوات التي تحصل عليها في الانتخابات ويرى الكثير أن نظام التمثيل النسبي ملائم للمجتمعات التعددية حيث أن نظام الأغلبية يضر بمصالح الأقلية (اسماعيل، 2011، ص).

و يؤكد "أرنند ليجفارت" Arend Lijphart على أربع مزايا لنظام التمثيل النسبي مقارنة بنظام الأغلبية والانتخاب الفردي وهي:

- يعد التمثيل النسبي أكثر تحقيقاً للعدالة في اختيار أعضاء السلطة التشريعية لأنه يضمن أن نسبة المقاعد التي تحصل عليها أي حزب سياسي تساوي نفس النسبة التي حصل عليها أصوات الناخبين، فالأحزاب التي تحصل على نسبة صغيرة من الأصوات تعطى تمثيلاً يساوي قوتها الانتخابية، كما أن نظام التمثيل النسبي يُعنى بتمثيل كافة العناصر الفاعلة في النظام السياسي ويعد هذا النوع من الانتخابات أحد المتطلبات الرئيسية لترتيبات صيغة المشاركة في السلطة، حيث أنه يضمن مشاركة معظم القوى السياسية وهو ما يطلق عليه "أرنند ليجفارت" "بالديمقراطية التوافقية" (عبد الرحمن، 2002، ص 299)

تشتمل الانتخابات في معناها ومبناها على مفاهيم وقيم التنافس الحر المبني على حرية الاختيار وهي بذلك الوسيلة الديمقراطية المؤدية إلى التنافس السلمي المشروع وذلك عن طريق مشاركة الجماهير في اختيار حكاهمهم، مما يضفي الشرعية على إجراءات نقل السلطة ويسهم في صنع تقاليد الحرية والحياة السياسية الصحيحة، وهو لا يسمح بوجود فترة فراغ في السلطة، وإن وجدت فهي فترة قصيرة ليس لها تأثير على النظام السياسي، كون هذا النمط يقترح البديل في الوقت المناسب والذي غالباً ما يكون نائب الرئيس في حالة الوفاة، أما بعد انقضاء المدة القانونية لفترة السلطة العليا فإنه وبناءً عليه تجري العملية الانتخابية قبل انقضاء هذه الفترة، مما يسمح بانتقال السلطة من السلف إلى الخلف قبل خلو كرسي الرئاسة، وبهذا نجد أن قدرة هذا النمط على تحقيق جانب كبير من الاستقرار التي تجعل النظام في حالة من التكيف مع المحيط السياسي العام وفي حالة من التجدد من خلال تجديد السياسة العامة مع تجديد كل خلية.

#### 4- الأنماط العنيفة لانتقال السلطة:

يتمثل هذا النمط في الاستيلاء على السلطة باستخدام أساليب القوة المادية أو المعنوية لإجبار الشخص الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك الساحة لنخبة أخرى أو لشخص آخر، فعندما ترفض النخب الحاكمة دخول القوى السياسية الأخرى في العملية السياسية عملياً أو قانونياً ودستورياً فإن هذه القوى ستنكر الصفة الشرعية للنظام السياسي الموجود وتعمل على الإطاحة به وكل ذلك يكون خارج الإطار القانوني والمؤسسي للنظام، أي بمعنى استخدام القوة لإزاحة النظام والاستيلاء على السلطة وبهذا يكون التعاقب على السلطة بين القوى السياسية قائماً على الطرق الثورية اللادستورية (البدوي، 2004، ص 16).

#### 1.4- نمط الانقلاب العسكري:

لقد طرحت التدخلات العسكرية التي كثر اللجوء إليها في بلدان العالم الثالث أمام الباحثين العديد من التساؤلات حول الأسباب التي تدعو إلى التدخل العسكري في الحياة السياسية؟ وطبيعة الأدوار التي سيؤديها هؤلاء في بلدانهم؟، ومن ثم التأكيد على دور البنى والأدوار التي تشتمل عليها المؤسسات العسكرية وعلى ما للانحدارات الاجتماعية التي للضباط من أثر في تلك التدخلات.

فالتدخلات الانقلابية في العالم الثالث والتي استمرت النظم العسكرية في التعاقب فيها على الحكم منذ حرب الاستقلال، كانت تعاني من فراغ مؤسسي عجزت بموجبه عن توفير الاستقرار وهذا راجع إلى حالة الفراغ في الشرعية وغياب المؤسسات السياسية الفاعلة جراء انهيارها، فنقص الشرعية أو ضعف التطور في البنى والمؤسسات إنما يعبر في مضمونه عن عدم توفر الإجماع اللازم أو انهياره في حالات أخرى وخصوصاً في قضايا تدور حول حل النزاعات والمشاكل العالقة.

و بهذا يمكن تعريف الانقلاب العسكري على أنه آلية من آليات انتقال السلطة بشكل عنيف يقوم على استخدام القوة ووسائل القسر والإكراه، وغالباً ما يتم الوصول إلى السلطة فيها عن طريق الاغتيالات أو العزل أو النفي والاعتقال. وهو عملية الإطاحة الفجائية والسريعة والعنيفة بالنخب الحاكمة واستبدالها بنخب أخرى وذلك اعتماداً على بعض عناصر القوة ودون مشاركة شعبية حقيقية ودون حدوث تغيرات أساسية في طبيعة النظام السياسي وأنماط توزيع القوة فيه (أسعد، 1977، ص 64).

ترجع الأسباب الموضوعية أساساً إلى أزمة الشرعية أو انهيارها التي تتعرض لها النظم السياسية فتجعل من محاولات العسكر التدخل في الحياة السياسية أمراً حتمياً. فالشرعية تعبر عن الدعم المتحصل من قبل المحكومين للأهداف السياسية التي يعمل النظام القائم على تحقيقها وهي نتاج إضفاء القبول والرضا على أهداف وسياسات الحكومة، ففشل السلطة في أداء واجباتها أو تجاوزها لحدودها أو مقتضيات وظائفها سوف يضع شرعيتها موضع تساؤل ويجعل سياستها عرضة للرفض والتمرد عليها (B.Powel, 1978, p31-34).

وتقدم "أهارون كوهين" Aharon Kohein تفسيراً لسبب حدوث الانقلابات العسكرية (Beer, 1970, p234) :

حينما لا يعود الحكام القدامى قادرين على الاحتفاظ بالسلطة وتكون الطبقات الوسطى من الضعف بمكان بحيث لا تستطيع الاستيلاء على السلطة والطبقة العاملة لم تنضج بعد لأخذ هذه المهمة على عاتقها فإن العسكر يملأون الفراغ الذي تكون ويمكن تحديد أسباب انهيار شرعية هذه النظم وتصور دور العسكر في إيصال الوضع إلى نهايته وتقديم أنفسهم كبديل شرعي عن النخبة الحاكمة وفق ما يلي:

- انحسار هيبة السلطة نتيجة لضعفها أو فشل نخبها الحاكمة في تأدية الوظائف السلطوية المناطة بهم وهذا ما يؤدي إلى البحث عن البديل.

- استبعاد الخيارات السلمية واللجوء إلى لغة العنف والقوة لحل المشكلات والأزمات الداخلية وهو ما يولد دوامة العنف في النظام من جهة والقوى المعارضة من جهة أخرى.

فالتصاعد في استخدام القوة يؤدي إلى ضرورة تدخل العسكر من أجل المحافظة على النظام واستمراره وهذا ما يؤدي إلى انقلاب السلطة من الحكم المدني إلى الحكم العسكري وفي هذا الإطار يؤكد "صامويل هنتغتون" S.Huntington أن أهم الأسباب لتدخل العسكر في السياسة هي أسباب سياسية تعكس تنظيم المجتمع السياسي والمؤسسي وليست أسباب عسكرية ولا تعكس خصائص الجيش التنظيمية والاجتماعية كمؤسسة سياسية ويمكن ربط هذه الأسباب بغياب أو ضعف المؤسسات السياسية في المجتمع (هيدي، 1983، ص176).

#### 2.4- النمط الثوري:

يعتبر من الآليات العنيفة التي تستخدم القوة لإجبار الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك موقعها دون حصول النخبة الجديدة على سند شرعي غير القوة، وهو إحداث تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائدة والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات (بلقرين، 2000، ص153).

و إذا كانت عملية الاستيلاء على السلطة بواسطة القوة تعد آلية غير شرعية في نظر الفقه الدستوري، إلا أن الثورة تستمد مشروعيتها من خلال ما تملكه من تأييد شعبي لها ولأهدافها في التغيير الشامل للأسس العامة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وتعد النظم الاجتماعية والسياسية المتطورة ذات المراحل المتقدمة في الديمقراطية غير قابلة لحدوث التوارث فيها وذلك لأنها مبنية على حالة من التوازن السياسي والاجتماعي المتطور ومع قدرة مؤسساتها السياسية على استيعاب وتوسيع المشاركة من خلال استقطاب النخب الجديدة والطامحة في المشاركة السياسية ضمن آلية عمل المؤسسات القانونية والسياسية والتي قوامها تداول السلطة سلمياً (عثمان، 1989، ص123).

إن دول العالم الأقل تطوراً على مستوى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها قابلية كبيرة لنشوء الثورات فيها. فالثورات التحريرية قد حدثت لأسباب عدة أبرزها مواجهة السيطرة الاستعمارية التي حاولت القضاء على البنية التحتية وطمس الهوية الشخصية وإعادة صياغتها بما يخدم المشروع الاستعماري ولهذا قامت عدة ثورات بهدف تحقيق الاستقلال الذاتي وبناء السلطة الوطنية وتحقيق الوحدة وهذا بناء نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي يتماشى والهوية الثقافية القومية في نطاق الدولة الحديثة وذلك بالتوافق مع مجموعة من المتطلبات.

وقد أفرز الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، سلوكاً ثورياً زادت حدته بعد الاستقلال ضد النظم السياسية والاجتماعية الموجودة. وهذا نظراً لسياساتها الفاشلة في حل جملة المشاكل القائمة بعد الاستقلال. فانتشار الوعي السياسي وعملية التعبئة السريعة والمنظمة لمجموعة جديدة من النخب السياسية أدت إلى قيام الثورات التي تعبر عن انفجار في أقصى حالاته للمشاركة السياسية، والتي تعبر عن ضعف المؤسسات القائمة على استيعابها ومواجهتها. فعدم توفر هذه المؤسسات القادرة على استيعاب صعود القوى الجديدة في المجتمع وعدم وجود القنوات الضرورية للمشاركة في العمليات السياسية وحصرها لصالح فئة أو طبقة اجتماعية تسيطر على عملية الإنتاج الاقتصادي لزيادة سيطرتها، يؤدي إلى زعزعة مشروعية النظام القائم وهو ما يؤدي بدوره إلى انهياره وتزايد اللجوء للعنف والقوة لتحقيق أهداف العملية السياسية.

فالمشاركة السياسية معياراً لنمو النظام السياسي فهي مؤشراً على الديمقراطية وضمناً لمساهمة المواطنين في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية. إن انعدام هذا المطلب يؤدي إلى انهيار النظام لكون المشاركة السياسية تشكل إطاراً للعملية السياسية وأداة للمحافظة على

الاستقرار السياسي وانطلاقاً من ذلك يربط "هنتغتون" بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن عملية تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية.

يتوقف الاستقرار السياسي في المجتمع على العلاقة في مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المؤسسة من ناحية أخرى باعتبار أن المؤسسة السياسية تمثل في آن واحد بناء سلطة سياسية قومية تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الأنجاز وتنمية بني متخصصه والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة.

إن افتقاد النظام لهذه المتطلبات والمظاهر يؤدي إلى حدوث ثورات التي غالباً ما يعبر عنها في شكل شتى أنماط العنف كالتحرك الثوري والتظاهرات والإضرابات العنيفة ومساندة حركات التمرد والعصيان والاعتيالات التي تستهدف رموز النظام السياسي أو محاربة النظام في مصالحه الاقتصادية وإرباك المجتمع من خلال التفجيرات العنيفة مع نشر الشائعات المضادة للنظام وبالتالي تشجيع الثورة في الاستيلاء على السلطة عند فشل النظام في ممارساته واحتكاره للسلطة من خلال عجزه عن السيطرة على وسائل القمع أو استخدامها للإكراه أو التراجع عن الثورة كاستخدام الجيش والأجهزة الأمنية.

وغالباً ما تنجح الثورة إذا ما وقف الجيش والأجهزة الأمنية موقف الحياد أو إلى جانب الثورة كما هو الحال في أغلب ثورات العالم النامي، وعند ذلك بعد أن تستولي الثورة على السلطة يحدث احتكار للسلطة السياسية من قادة الثورة كتتابع للتعاقب الثوري ومن ثم يتم وضع دستور للبلاد في ظل النظام السياسي الجديد وهنا يحدث الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

إن الثورة كآلية عنيفة لنقل السلطة السياسية تطرح مشكلة أخرى على صعيد استخدام هذا المصطلح وهو الحرب الأهلية التي تعتبر شكل من أشكال العنف والصراع على من تؤول إليه السلطة السياسية التي غالباً ما تنشأ بين طرفين داخل البلد الواحد التي تسعى إلى تحقيق أهداف متناقضة.

وقد تأخذ هذه الأخيرة أكثر من نوع فقد تكون حروب الأهلية الحزبية أو الحروب السوسيواقتصادية كما تأخذ شكل الحروب الأهلية الإثنية. فالأولى تكون نتيجة الإقصاء السياسي الذي يؤسس ممارسات الأطراف خلال عملية التداول على السلطة، في حين يتمثل الشكل السوسيو-اقتصادي في مجمل الحروب التي يخوضها الأفراد من منطلق مكانتهم في النشاط الاقتصادي والعوامل الاقتصادية التي تتمثل في التخلف الاقتصادي الواضح الذي يعكس تدني معدلات النمو الاقتصادي والمستويات العالية للفقر ومتوسط الدخل لها دور هاماً في إشعال فتيل الحرب الأهلية (shaker, 2009).

و أما الشكل الثالث الذي تجسد في الحرب الإثنية، فيكون نتيجة التنوع والتباين في تركيبة المجتمع وتمايز مكوناته من خلال سماحهم وهويتهم وتواتر العلاقة التي تجمع بين هذه الفئات المختلفة التي تسعى كل واحدة منهم لتحقيق مصالحها التي في غالب الأحيان تصطدم مع مصالح الفئات الأخرى، مما يفرز حالة التناقض في المصالح وهذا ما يدفع هذه الفئات إلى استعمال القوة والعنف بهدف تحقيق مطالبها.

و بهذا فإن الثورة بالرغم من إيجابيتها في قلب الموازين لتغيير النظام رأساً على عقب فإن لها مخلفات قد تعود على النظام والمجتمع بالسلب نظراً لما تحمله في طياتها من انعكاسات خطيرة قد تؤدي في الأخير إلى انهيار المجتمع بأكمله.

## 5. خاتمة:

حظي موضوع انتقال السلطة باهتمام الكثير من الباحثين والمختصين على اختلاف توجهاتهم وأفكارهم، حيث مثل ولا يزال يمثل العنصر الديناميكي للحياة السياسية المحددة لنشاط النظام واتجاهات أفكاره السياسية، خاصة في خضم موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها النظام الدولي في عقد التسعينات وشهده التطور السياسي الداخلي من تغيرات، أبرزها تراجع البديل الاشتراكي الذي كان قائماً على فكرة الحزب الواحد وفسح المجال أمام التعددية الديمقراطية كإبراز للمظاهر التي فرضتها عملية الانتقال أمام تزايد طلبات البيئة الداخلية وضغوطات النظام الدولي، مما جعل هذه النظم أمام حتمية إعادة ترتيب نفسها وفقاً للتحولات العالمية الجديدة. ورغم الاختلافات الواسعة بين مختلف دول العالم فيما يتعلق بأنماط انتقال السلطة، لم تقدم الخبرة المعاصرة حتى اليوم ما يمكن تسميته بالحل الأمثل لهذه المشكلة، فهناك دول لم تتمكن من دعم و إرساء قواعد مقررّة و آليات واضحة وأشكال وقنوات مؤسسية مقبولة ومعترف بها لشغل فراغ السلطة و طريقة التعاقب عليها. و إن استطاعت

بعض الدول الغربية حسم القضية في بلادها على نحو سلمي ومؤسسي من خلال النمط الانتخابي التنافسي، فهي لا تصلح بنفس الدرجة في المجتمعات الأخرى، نظرا لما تتمتع به من خصوصيات، و هو ما جعل موضوع نقل السلطة في النظم السياسية يتخذ نمطين من الانتقال و ذلك إما من خلال النمط السلمي الدستوري أو من خلال النمط العنيف، وتعتبر مشكلة انتقال السلطة من أهم المعضلات التي تستوجب الوقوف عليها ودراستها.

مبعث اهتمام البحث و ضرورته كما تجلّى في مقال الدراسة انصب حول حدود الاستفادة من المفهوم، ومن هنا جاءت أهمية الموضوع في حد ذاته من ناحية حدائته أولا وأهميته ثانيا لذلك كان المبرر المنهجي قويا نحو الاستفادة من الإطار النظري للمفهوم والدفع به لاختبار صدقية وجدية تصورات المتضاربة ومدى صلاحيته في التعرف على كينونة وخصوصية السلطة بصفة عامة والممارسة السياسية بصفة خاصة. إذ أنه محور الساعة خاصة بعد موجة التحولات التي عرفتها دول المنطقة. وهو ما عرف "بالربيع العربي"، إذ ظل يشكل موضوع انتقال السلطة أحد أهم المواضيع في نطاق الدراسات المقارنة وهو ما فرض نفسه بقوة و دفع بالتالي لدراسته والتعمق فيه، ولاسيما أن التحديات والتحولات السياسية ما زالت تشكل ثقلا كبيرا على هذه النظم وحيزا واسعا في المشهد السياسي.

تمثل عملية انتقال السلطة من حيث الأسلوب بعدا بنائيا ومؤسسيا للعملية الديمقراطية. ومن ثم فهي اختبار لمقدرة النظام السياسي على الأداء الجيد ومحك لمقدرته على مواجهة التحديات ومدى استجابته للتطلعات المجتمعية. بالإضافة إلى أهمية الدراسة في البحث من الناحية العملية في طبيعة الأبنية الاجتماعية و السياسية التي أثرت حتما على أشكال أنماط السلطة المنتهجة في ممارسة وإدارة السياسة العامة، منذ انبثاق الدولة الوطنية إلى تجربة التحول الديمقراطي وبالخصوص في العالم العربي ومن ثم معرفة النمط السائد والمسيطر على العملية السياسية والذي فرضته حركة نظامها السياسي. وهي من الإشكاليات التي تتطلب الإجابة عليها حتى يمكن الوصول إلى فهم طبيعة العملية السياسية و بالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم و المنطق الذي يحكمه و الآليات التي يعتمد عليها ضمن حركته السياسية.

## 6. قائمة المراجع:

الكتب:

باللغة العربية:

- 1- أبو الحسن أحمد فارس بن زكرياء. (1990). معجم مقياس اللغة (الإصدار ط2، المجلد ج2). بيروت: دار الجيل.
- 2- أبو الحسن علي بن محمد الماوردي. (دون تاريخ). الاحكام السلطانية والولايات الدينية. القاهرة: المطبوعة التجارية الكبرى.
- 3- أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن خلدون. (بدون تاريخ). المقدمة. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
- 4- إسماعيل علي سعد. (1988). دراسات في المجتمع والسياسة (الإصدار ص174). بيروت: دار النهضة العربية.
- 5- ثناء فؤاد عبد الله. (1977). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (الإصدار ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 6- جمل الدين أبو الفضل محمد بن منظور. (1956). لسان العرب (المجلد الجزء 48). بيروت: دار صادر.
- 7- جون كنيث جالبريت. (1994). تشریح السلطة. (ترجمة عباس حكيم، المترجمون) دمشق.
- 8- حسنين عثمان محمد عثمان. (1989). النظم السياسية والقانون الدستوري. بيروت: الدار الجامعية.
- 9- حمدي عبد الرحمان. (2002). دراسات في النظم السياسية الإفريقية. القاهرة: قسم العلوم السياسية، سلسلة الكتب الدراسية.
- 10- رعد عبد الجليل. (2002). التنمية السياسية مدخل للتغيير (الإصدار ط1). طرابلس: الجامعة المفتوحة.
- 11- سعاد الشوقاي وعبد الله ناصف. (1984). نظم الانتخابات في العالم ومصر. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 12- سيد قطب. (1983). في ظلال القرآن (الإصدار ط16). القاهرة: دار الشروق.
- 13- صالح سالم زرتوقة. (1993). أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية/ دراسة في الاساليب (1950-1985) (الإصدار ط3). القاهرة: مكتبة مدبولي.

- 14- صامويل هنتجتون. (1993). الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (الإصدار ط1). الكويت: دار سعاد.
- 15- عبد الإلاه بلقزيز. (2002). الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 16- عبد الإلاه بلقزيز. (2000). المعارضة والسلطة في الوطن العربي (الإصدار ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 17- عبد الوهاب حميد رشيد. (2003). التحول الديمقراطي والمجتمع المدني (الإصدار ط1). دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.
- 18- عصام نعمة اسماعيل. (2011). النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي. بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية.
- 19- فيريل هيدي. (1983). الإدارة العامة من منظور مقارن (الإصدار ط2). (ترجمة محمد قاسم القريوتي، المترجمون) عمان: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 20- محمد رشيد رضا. (1996). الخلافة أو الإمامة الكبرى في الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا. بيروت: دار الطليعة.
- 21- محمد عابد الجابري. (2000). إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- باللغة الأجنبية:

22- A.Almond and B.Power, J. (1978). *comparative politics* (2nd,ed ed.). toronto, USA: little brown,boston,toronto.

23- Beer, E. (1970). *Army officers in arab politics and society*. london.

● المقالات:

باللغة العربية:

- 24- عبد الرحمان أسعد. (أفريل, 1977). ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق. مجلة العلوم الاجتماعية (العدد 01)، صفحة 64.
- باللغة الأجنبية:

25-Guillermo O'donnell. " (1996) Illusion about consolidation." *journal of Democracy*, p34-50.

● مواقع الانترنت:

- 26- Buance, V. (1979). *Leadership succession and policy innovation in the soviet republic*. (university of new york) Retrieved janvier 22, 2021, from site web gstor.org: <https://www.jstor.org/stable/421867>
- 27- Burling, R. (1974). *the passage of power: studies in political succession*. (academic press, Ed.) Michingan university.
- 28- Rush, M. (1978). *the problem of succession in communist regimes*. Retrieved janvier 22, 2021, from site web jstor.org: <https://www.jstor.org/stable/24356641>
- 29- shaker, Y. W. (2009, 11 19). " *les guerres civiles en afrique: les causes et les conséconses*". Récupéré sur <http://haras.nasej.com/detail.asp?newtemid=2454>: <http://www.nasej.com>

● الرسائل والاطروحات:

- 30- نصير سمارة. (2011). إنتقال السلطة في الجزائر (1962-2004) أطروحة دكتوراه مقدمة في العلوم السياسية. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام.
- 31- مبارك احمد عبد الله. (2011). تأثير أنماط انتقال السلطة على السياسات الخارجية (1959-2005) أطروحة دكتوراه مقدمة في العلوم السياسية. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

32- عمار سعدون سليمان البدوي. (2003-2004). التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي 1970، رسالة ماجستير مقدمة في العلوم السياسية. بغداد: كلية العلوم السياسية.